مع مسيرة السلام. وان الهدف المركزي لشعبنا هو تجسيد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على ارض فلسطين وتمكين شعبنا من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير والعودة الى ارض وطنه.

ثانياً: ان المجلس المركزي يؤكد تمسكه بمبدأ الارض [في] مقابل السلام، وبالفهم الدولي والعربي لقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و ٣٣٨، اللذان يقومان على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة والعدوان. والمجلس المركزي يرفض الفهم الاسرائيلي المشوّه للقرار الاممي المذكور، ويؤكد ان الانسحاب الاسرائيلي الكامل من [على] جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عدوان العام ١٩٦٧ والمتمثّلة بالضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والقدس الشريف وهضبة الجولان وجنوب لبنان هو التجسيد الوحيد للقرار ٢٤٢ ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كافة. اما الدعوات الاسرائيلية الى السلام [في] مقابل السلام، فبالاضافة الى رفضنا القاطع لها فانها تدفع المنطقة الى حافة الحرب وتنسف الاستقرار الذي يسعى المجتمع الدولي [الى] تأمينه على اساس العدالة والشرعية الدولية وتحقيق الحقوق السياسية الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثالثاً: يؤكد المجلس المركزي على ضرورة تأمين الحماية الدولية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ ومعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧، ووقف ممارسات اسرائيل الارهابية كافة ضد شعبنا ومعتقلينا في الاراضي المحتلة، ووقف مصادرة الاملاك والاوقاف الاسلامية والمسيحية ومحاولة تغيير معالمها ووقف انتهاك الاماكن المقدّسة المستمر ووقف الحفريات والعبث بها الذي يعرّض هذه المقدّسات للخطر باعتبارها متطلبات هامة واساسية لخلق الظروف المناسبة لاستمرار المفاوضات.

رابعاً: ان وقف النشاط الاستيطاني لكونه غير شرعي ويتنافى مع قرارات الشرعية الدولية ومواثيقها هو الخطوة الرئيسة لنجاح عملية المفاوضات، ولا يمكن الانتقال الى معالجة اية قضية جوهرية قبل وقف الاستيطان. فمصادرة الاراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات لاسكان المهاجرين اليهود انما الهدف منه نسف عملية السلام من الاساس. ويؤكد المجلس المركزي، ان وقف الاستيطان يشكّل حجر الزاوية في مسيرة السلام كلها؛ فاما السلام واما الاستيطان والاحتلال، ولا مجال لاية مناورات للقفز فوق هذه الحقيقة. لذا يجب ان يكون معروفاً للجميع وخاصة لراعيي مؤتمر السلام، ان موقفنا من الاستيطان هو موقف مبدئي لا رجعة عنه تمليه مصالح شعبنا وامتنا، فلا سلام ولا استقرار في ظل الاستيطان ومصادرة الاراضي الفلسطينية والعربية واستمرار احتلالها والعبث بمقدّساتنا الاسلامية والمسيحية.

خامساً: ان المجلس المركزي يدعو الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين واليابان ودول المجموعة الاوروبية والدول الاخرى المعنيّة الى ممارسة دورها لانجاح مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وهذا يتطلب عدم اعطاء اية ضمانات قروض او مساعدات اقتصادية للعدو الاسرائيلي لبناء المزيد من المستوطنات ولاستمرار الاحتلال، لان هذه القروض والمساعدات انما توظفها حكومة العدو لتدمير عملية السلام من اساسها. وان الولايات المتحدة [الاميركية] التي ربطت اعطاء ضمانات القروض بوقف الاستيطان في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة مدعوّة، من اجل انجاح جهودها في تحقيق السلام، الى ممارسة [المزيد] من الضغوط الحقيقية على اسرائيل لوقف الاستيطان والانسحاب من الارض الفلسطينية والى الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية.

سادساً: ان المجلس المركزي يرفض، مجدداً، رفضاً قاطعاً ونهائياً قرار العدو الاسرائيلي بضم القدس الى الكيان الاسرائيلي. فالقدس، عاصمة الدولة الفلسطينية، جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة وينطبق عليها ما ينطبق على هذه الاراضي التي احتلها العدو الاسرائيلي في عدوانه العام ١٩٦٧ .

سابعاً: ان المجلس المركزي يعتبر ان المرحلة الانتقالية بحكم طبيعتها واستناداً الى كتاب الضمانات ونص الدعوة والمشروع الذي قدمه الوفد الفلسطيني داخل المفاوضات هي مرحلة مؤقتة ومحدودة، يجرى، من خلالها، نقل للسلطة من حكومة الاحتلال وادارته المدنية الى الشعب الفلسطيني تحت الاشراف الدولي والحماية الدولية، ولفتح الطريق امام شعبنا لممارسة حقه في تقرير مصيره بالطريقة الديمقراطية بعيداً [من] الاحتلال والقمع والاستيطان والعدوان وجرائم حقوق الانسان، فالفترة الانتقالية ليست الا محطة توقّف قصيرة محدودة [في] طريق الاستقلال الوطني يتم فيها زوال الاحتلال والانسحاب التام لقواته من الارض الفلسطينية وتمكين شعبنا من حقه الديمقراطي